المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية

برسم السنة المالية 2012

الأمانة العامة

قسم اللجان

الولاية التشريعية 2006 - 2015

السنة التشريعية: 2011 - 2012

دورة أبريل 2012

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أضع رهن إشارة المجلس الموقر، تقرير لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية، حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2012.

ولهذه الغاية،خصصت اللجنة اجتماعين لدراسة الموضوع،انعقد الأول يوم الخميس 19 أبريل 2012 والثاني يوم الخميس 03 ماي برئاسة رئيس اللجنة المستشار المحترم السيد عبد المجيد لهاشي،وحضور كل من السيد امحند العنصر وزير الداخلية، والسيد الشرقي اضريس الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية ،وعدد من أطر الوزارة.

في البداية استمعت اللجنة إلى عرض السيد وزير الداخلية الذي تضمن الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2012،والذي استمد أسسه من البرنامج الحكومي ،الذي اعتمد بعد

الإصلاحات الدستورية التي عرفها المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي هذا الإطار أوضح السيد الوزير، أن السنة الجارية ستشهد إجراء الاستحقاقات الخاصة باستكمال إقامة المؤسسات التمثيلية المحلية والمهنية والوطنية وبالإضافة إلى ذلك ركز العرض على مجموعة من المحاور منها محاربة الهجرة الغير الشرعية، ومكافحة المخدرات،وتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب،وتعميم نظام المساعدة الطبية (Ramed) و المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وللمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى عرض السيد وزير الداخلية الملحق بهذا التقرير.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار المناقشة العامة، تفضل السادة المستشارون، بطرح عدد من التساؤلات والاستفسارات، حول المواضيع ذات الصلة بوزارة الداخلية، والشأن المحلي. ويمكن إيجاز النقاش في النقط التالية :

- التركيز على الدور الأساسي الذي تضطلع به وزارة الداخلية في تنزيل مقتضيات الدستور،نظرا للمهام الكبيرة للوزارة،وعلى وجه

الخصوص،السياق السياسي الجديد الذي مكن لأول مرة من تعيين شخصية سياسية لتولي مهام وزارة الداخلية.

- ضرورة الحفاظ على هيبة الدولة،من خلال تطبيق واحترام القانون،وتفاديا للانزلاقات التي قد ترتكب باسم حرية التعبير والتظاهر.
- التساؤل حول أجندة الاستحقاقات المقبلة، وتواريخ إجراءها مع إعطاء الأحزاب الوقت الكافي للتحضير لها.
- ضرورة تشديد الرقابة في المناطق الحدودية جنوب الصحراء تفاديا لاستغلال بعض الجماعات المتطرفة للوضع في هذه الحدود.
- المطالبة بضرورة استشارة الأحزاب السياسية،حول إعداد النصوص القانونية المرتبطة باستكمال المسلسل الانتخابي.
- الدعوة إلى أهمية تفعيل التقييم الجهوي بهدف جعل الجهوية إطارا حقيقيا للتنمية الجهوية.
- المطالبة بمعالجة جديدة لملف أراضي الجموع،ودعم مؤسسة النائب السلالي لكي يبقى ممثلا شرعيا للسلاليين.
- تسهيل مسطرة الحصول على رخص البناء في المناطق القروية.
- المطالبة بإعادة النظرفي الوضعية الاجتماعية والمادية لرجال وأعوان السلطة، وأفراد قوات الأمن الوطني،والقوات المساعدة والوقاية المدنية، نظرا للجهود التي يقومون بها خدمة للمواطن والوطن،مع ضرورة تمكين بعضهم من الزيادة التي قررتها الدولة لفائدة موظفيها والمقدرة ب600 درهم.
- التاكيد على وضع ميثاق للحكامة الترابية،منبثق من حوار وطني للجماعات الترابية للمملكة،مع التفكير في إحداث هيئة عليا على شكل مجلس يتكون من ممثلي مختلف مستويات الجماعات الترابية للمملكة.

- تعزيز القدرات القيادية للمنتخبين في تدبير الشان المحلي وخاصة النساء منهم في إطار مقاربة النوع الاجتماعي.
- الإشادة بدور المبادرة الوطنية في تقليص مظاهر الفقر والإقصاء والهشاشة والتهميش،مع ضرورة القيام بتقييم هذه المبادرة ،وافتحاص التدبير المالي للمشاريع المنجزة في أطارها.
- المطالبة بإخراج قانون ينظم الحياة النقابية بالمغرب، يكون سابقا على مشروع القانون التنظيمي للإضراب.
- المطالبة بفتح مزيد من مراكز الشرطة، خاصة بالمناطق التي تعاني من غياب الأمن.
- الإشارة إلى وجود حكامة في موضوع تدبير المدن الكبرى على الرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة،مع الدعوة إلى إرساء نظام جديد لتدبير المدن يقوم على أساس الفصل بين السياسي والإداري.
- ضرورة تعميم بطاقة التعريف الوطنية الجديدة، لتسهيل المشاركة المكثفة في الانتخابات المقبلة.
- المطالبة بإعادة النظر في الدوائر الانتخابية الجماعية بهدف احداث التوازن بين الدوائر.
- ملاحظة استمرار ظاهرة انتشار القنب الهندي بالمناطق الريفية رغم الإعلان عن فكرة الاقتصاد البديل.
- اقتراح باجراء الانتخابات المحلية والجهوية ومجلس المستشارين في تاريخ واحد للحد من آفة استعمال المال.
- المطالبة باتخاذ قرار يمنع تسليم الرخص،التي تسمح باستهلاك الشيشة في بعض المقاهي.
- التاكيد على ضرورة مراجعة شاملة لمدونة التعمير تؤسس لعدالة عقارية،وتساهم في محاربة البناء العشوائي.

- ضرورة التفكير في وضع نظام خاص بالصفقات العمومية على صعيد الجماعات المحلية.
- توفير الوسائل اللوجيستكية لرجال الأمن لحماية المواطنين، وأعراضهم وممتلكاتهم من المجرمين والمنحرفين،وضمان انخراط كافة مكونات المجتمع،باعتبار مايشكله الأمن من دعامة أساسية في التنمية.
- ضرورة تحيين ومراجعة اللوائح الانتخابية للغرف المهنية، مع اعتماد نظام اقتراع بواسطة اللائحة على صعيد النفوذ الترابي لكل غرفة مهنية وبدون اعتماد نظام الحصيص المخصص لكل عمالة على حساب الصنف المهني.
- التسريع بالمصادقة على مشروع القانون الأساسي لغرف الصناعة والتجارة والخدمات بالمغرب.
- تفعيل دور الشرطة الإدارية للجماعات المحلية لمحاربة مظاهر احتلال الملك العمومي من طرف الباعة المتجولين.
- اعتماد الغرف التجارية ممرا إجباريا من أجل التراخيص التجارية،ودفاتر التحملات الخاصة بممارسة بعض المهن والحرف لكي تتمكن هذه المؤسسات من ممارسة وظيفتها في مجال هيكلة وتنظيم القطاعات الاقتصادية مع التوفر على بنك للمعلومات.
- ضرورة التفكير في سن هيكلة إدارية للجماعات المحلية،وفتح مجال الاستفادة من المغادرة الطوعية على صعيد الجماعات المحلية،وكذلك إعادة انتشار الموارد البشرية بها.
- اقتراح إحداث صندوق خاص لتعويض مالكي الأراضي المنتزعة ملكيتها من أجل المصلحة العامة.
- ضرورة التفكير في صيغة جديدة،للحد من ظاهرة الإضرابات المتكررة على مستوى الجماعات المحلية.
- المطالبة بإعادة النظر في المخيمات والدعم المخصص لها.

- الإسراع بالبت في طلبات الانتقال وفق معايير مضبوطة بالنسبة الراغبين في الانتقال.
- ضرورة توفير السكن للعائدين إلى أرض الوطن،ومدهم بالإعانات التي تقدمها الدولة في هذا الإطار.
- أهمية فتح مركز حدودي بين المغرب وموريتانيا، لما له أثر إيجابي على الحياة الاقتصادية وتوفير فرص الشغل للساكنة.
- بخوص التقسيم الإداري الجديد ، اقترح أن يشكل الجنوب جهة واحدة عوض جهتين.
- اقتراح يرمي إلى وضع دورية خاصة برجال السلطة من أجل تبسيط المساطر لدعم الاستثمار.
- خلق خلية على مستوى العمالات والأقاليم تختص بتتبع الشكايات والمراسلات مع ضرورة تعزيز التواصل الإعلامي والصحافي مع الإدارة الترابية.
- الدعوة إلى العمل على إصدار بلاغات من لدن الحكومة بخصوص بعض الاعتصامات التي تعرفها البلاد.
- ضرورة التجاوب من طلبات رؤساء الفرق الموجهة إلى وزير الداخلية بخصوص المواضيع والاهتمامات ذات الصلة باختصاص الوزارة.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض رده، تفضل السيد وزير الداخلية، بتقديم أجوبة عامة مختصرة، على أساس أن تتم موافاة اللجنة، بجواب كتابي مفصل عن كل القضايا والتساؤلات التي جاءت في النقاش العام.

وفي هذا السياق أشاد السيد الوزير بالاقتراحات والمداخلات التي عبر عنها السادة المستشارون، معتبرا أن الولاة والعمال يمثلون الدولة، وليس وزارة الداخلية وحدها، كما نوه برجال الأمن والسلطة وباقي أفراد القوات العمومية بالمجهودات الجبارة التي يبذلونها في خدمة المواطنين والأمن بصفة عامة.

وبخصوص الانتخابات،أفاد السيد الوزير أن الاستعجال أو التماطل في سن القوانين والمراسيم المرتبطة باستكمال المسلسل الانتخابي ليس في مصلحة البلاد ، الشيء الذي يستوجب وضع جدولة واقعية ومنطقية،تستشار فيها جميع الهيئات السياسية،مع تفضيل التوافق حولها قبل عرضها على البرلمان.

وبالنسبة ،لاختصاصات الجهات،فإن التدرج والمسايرة وتتبع اللاتمركز كل ذلك يعتبر ضروريا لإنجاح ورش الجهوية بالمغرب.

وبخصوص المبادرة الوطنية للتنمية الجهوية،أفاد السيد الوزير بنجاح المرحلتين التين قطعتهما على مستوى التفعيل، مع الإشارة إلى أن النقص الحاصل يكمن في عدم استيعاب عدد من الشركاء والمتعاملين لفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية الجهوية.

وفيما يتعلق بعدم استفادة رجال السلطة وأفراد قوات الأمن، من الزيادة التي أقرتها الدولة،المحددة في 600 درهم، فإن ذلك راجع إلى استفادتهم من خلال مراجعة النظام الأساسي الخاص بهم والذي حسن وضعيتهم بشكل ملموس،إداريا وماديا.

أما مايخص الانتخابات والقوانين المرتبطة بها، أكد السيد الوزير على أهمية التفكير في نمط الاقتراع ووحدة المدن بالإضافة إلى التقطيع الانتخابي.

وبالنسبة لأراضي الجموع، فإن الأمر يتطلب القيام بتصفية وضعية هذه الأراضي بشكل شمولي .

وفيما يخص قضية الوحدة الترابية، فإنها شان هام،يجب أن يسترعي باهتمام جميع الفعاليات السياسية والمدنية على السواء.

هذا،وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات التي رصدت للوزارة برسم 2012،بلغت مامجموعه 21.45 مليار درهم، بمافي ذلك إعتمادات الالتزام.

ويتوزع هذا الغلاف كمايلي :

أولا : ميزانية التسيير بمبلغ يناهز 17,5مليار درهم ويشمل هذا الغلاف، اعتمـادات الموظفين، بملغ 14,2 مليار درهم، واعتمادات المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 3.3 مليار درهم.

ثانيا : ميزانية الاستثمار بملغ يناهز 3,94 مليار درهم بما في ذلك اعتمادات الأداء3,04 مليار درهما واعتمادات الالتزام (900 مليون درهما).

وفي اجتماعها المنعقد يوم الثلاثاء 8 ماي 2012، صادقت اللجنة على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2012 بالنتيجة التالية :

الموافقون : 06

المعارضون : 03

الممتنعون : 02

مقرر اللجنة :

حسان بركاني

عرض السيدوزير الداخلية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

أتشرف اليوم بتقديم الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2012، والذي يستمد أسسه من البرنامج الحكومي الذي سبق عرضه على مجلسكم الموقر.

وقبل تقديم المحاور الأساسية لمشروع هذه الميزانية، التي تسعى من خلالها الوزارة إلى الشروع في إنجاز برنامجها القطاعي لفترة 2012-2017، مع مواصلة تنفيذ أوراشها قيد الإنجاز، لا يسعني بالمناسبة إلا التنويه بما أذكته الإصلاحات الدستورية التي عرفتها بلادنا من تعبئة شاملة لمختلف شرائح المجتمع المغربي تحت القيادة الرشيدة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.**

وتشهد بلادنا اليوم دينامية متميزة لتفعيل محاور هذا الإصلاح عبر فتح أوراش هامة ترمي إلى هيكلة وتحديث المؤسسات، وتأهيل المرافق العمومية وملاءمة أدائها مع طبيعة الرهانات الآنية والمستقبلية لبلادنا، بما يتماشى مع متطلبات التنمية، ويستجيب لمقومات الحكامة الجيدة.

وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد على أن عمل وزارة الداخلية خلال هذه السنة والسنوات المقبلة بحول الله سينصب على تفعيل محاور البرنامج الحكومي المرتبطة بمجال تدخلها.

وبناء عليه، وفي إطار التنزيل التشاركي والديمقراطي لمقتضيات الدستور ولإرساء الجهوية المتقدمة وترسيخ الحريات والأمن، فإن السنة الجارية ستعرف إجراء الانتخابات الخاصة باستكمال إقامة المؤسسات التمثيلية المحلية والمهنية والوطنية.

ولهذه الغاية، سيتم اتخاذ مجموعة من التدابير ذات الصبغة التشريعية والتنظيمية قصد تحضير كافة مراحل العمليات الانتخابية بهدف توفير الشروط اللازمة لضمان نجاح المحطات الانتخابية المقبلة.

وترتبط مشاريع النصوص التشريعية أساسا بإنهاء مدة انتداب أعضاء المجالس القائمة (مجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجهوية والغرف المهنية)، إضافة إلى تحيين الهيئة الناخبة المدعوة للمشاركة في انتخابات أعضاء الغرف المهنية. كما ترتبط النصوص التنظيمية بتحديد الجدولة الزمنية لتحيين اللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية وتحديد تواريخ الاقتراعات الخاصة بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية وأعضاء الغرف المهنية وأعضاء مجلس المستشارين.

كما سيتم إعداد باقي النصوص التطبيقية للقانونين التنظيميين المتعلقين على التوالي بمجلس المستشارين وانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

ففي إطار اتخاذ التدابير التمهيدية اللازمة لتحضير الاستحقاقات الانتخابية المتعلقة بانتخاب أعضاء الهيئات الناخبة المدعوة للمشاركة في انتخاب مجلس المستشارين، تم إعداد مشروع مرسوم بقانون يرمي إلى تطبيق أحكام المادة 98 من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، تلك المادة التي تنص على تطبيق أحكام هذا القانون التنظيمي على انتخابات أعضاء مجلس المستشارين الجديد التي ستجرى بعد تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وهو المشروع الذي تم عرضه على اللجنتين المختصتين بمجلس النواب ومجلس المستشارين عملا بأحكام الفصل 81 من الدستور، وتمت المصادقة عليه من طرف اللجنتين المذكورتين.

وموازاة مع ذلك، ستعمل الوزارة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى توفير الشروط الضرورية لنجاحها من خلال تعبئة كافة الموارد البشرية واللوجستيكية واتخاذ جميع التدابير التنظيمية اللازمة لإجرائها.

ومواكبة لذلك، وتفعيلا لمضامين القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، ستقوم هذه الوزارة بتنسيق مع الأمانة العامة للحكومة والقطاعات الحكومية المعنية، بإعداد نص تنظيمي يحدد شروط وكيفيات استفادة الأحزاب السياسية من البرامج التكوينية التي تنظمها الإدارة لفائدتها، في المجالات المتصلة بتدبير شؤونها وممارسة مهامها تطبيقا للمادة 31 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

وعيا منها بما للأمن من أهمية في توفير الطمأنينة وحماية الأرواح والممتلكات، وضمان المناخ الملائم لتحقيق التنمية في أبعادها الشاملة، ستواصل الوزارة خلال هذه السنة، تنفيذ المخطط الخماسي لدعم الأجهزة الأمنية والإدارة الترابية 2008-2012، والذي ترصد من خلاله إمكانيات هامة لتأهيل وتحديث الأجهزة الأمنية وتقوية قدراتها على الاستباق والتدخل.

فعلى مستوى **محاربة الهجرة غير الشرعية** ستواصل الأجهزة الأمنية في إطار مقاربة شمولية تجمع بين الجوانب الزجرية والوقائية، إضافة إلى الجوانب السوسيو-اقتصادية والتحسيسية، العمل من أجل التصدي للشبكات الإجرامية عن طريق تجهيز النقط الحدودية بوسائل الرصد الكفيلة بإفشال كافة أنواع الجريمة العابرة للحدود، علاوة على تجنيد طاقات بشرية جد مهمة لهذا الغرض.

وتجدر الإشارة إلى أن حصيلة الجهود المبذولة في هذا الصدد، أدت إلى تسجيل انخفاض في محاولات الهجرة غير الشرعية بحوالي 91% وتفكيك أكثر من 2500 شبكة منذ سنة 2004.

وفي مجال **مكافحة المخدرات**، وتثمينا للمكتسبات، ستواصل السلطات العمومية جهودها الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة بكل أوجهها، وذلك باتباع نهج شامل ومتكامل يأخذ بعين الاعتبار التزامات بلادنا الدولية في هذا المجال، وكذا التحديات المجالية والأمنية التي أصبحت تمليها هذه الآفة على المستوى الوطني، والإقليمي والدولي.

وقد أفضت المجهودات المبذولة إلى تقليص المساحات المزروعة بالقنب الهندي بنسبة 65% منذ سنة 2003، كما تم تفكيك العديد من الشبكات التي تنشط في التهريب الوطني والدولي للمخدرات، فضلا عن حجز حوالي 129 طن من مخدر الشيرا، و57 كيلوغراما من مخدر الكوكايين خلال سنة 2011.

وتعزيزا للأمن، فإن الجهود متواصلة من أجل دعم قدرات وموارد **المديرية العامة للأمن الوطني**، لتقريب خدمات مصالح الشرطة من المواطنين صيانة لسلامتهم وممتلكاتهم في إطار التطبيق الحازم للقوانين مع احترام حقوق وحريات الأفراد والجماعات.

وجدير بالإشارة أنه تم خلال سنة 2011 تعزيز البنيات التحتية للمصالح الأمنية، خاصة عبر بناء مقرات لولايات الأمن والمناطق الأمنية الإقليمية ومفوضيات ودوائر الشرطة، إلى جانب إحداث مجموعات متنقلة للمحافظة على النظام والتدخل السريع. كما تم تعزيز الموارد البشرية لمختلف المصالح الأمنية ومراكز البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، حيث تم برسم سنة 2011 توظيف 2.535 عنصرا بما في ذلك 1.670 حارس أمن.

وموازاة مع ذلك، تعمل هذه الوزارة على دعم مشاريع النهوض بالأعمال الاجتماعية والأوضاع المهنية لرجال ونساء جهاز الأمن الوطني لتحفيزهم على المزيد من العطاء والتضحية والتفاني في مهامهم.

وفي مجال **الوقاية المدنية**، وفي إطار المخطط الخماسي 2008-2012 ستواصل الجهود لتعزيز قدرات هيئة الوقاية المدنية وإمدادها بالموارد اللازمة ضمانا لتدبير جيد لعمليات الإنقاذ والإغاثة، وحماية الأرواح والممتلكات من الكوارث وباقي المخاطر.

وتحقيقا لهذه الأهداف، تم رصد، في إطار الميزانية العامة والصندوق الخاص لدعم وإنعاش الوقاية المدنية، غلاف مالي إجمالي قدره 387 مليون درهما خصص لتمويل المشاريع المرتبطة بتشييد البنايات وتجهيز وحدات الوقاية المدنية، علما أنه قد تم الشروع برسم سنة 2011 في بناء عشرة مراكز للإغاثة بمناطق مختلفة وإحداث 4 وحدات جهوية متنقلة للتدخل، وذلك بهدف تحسين معدل تغطية التراب الوطني بخدمات هذا المرفق الحيوي.

وللإشارة، فقد بلغت التدخلات الميدانية لمصالح الوقاية المدنية، برسم سنة 2011، ما يزيد عن 400 ألف تدخلا. كما قام المركز الوطني لمكافحة الجراد خلال الفترة الممتدة ما بين يناير وغشت 2011 باستكشافات واسعة على مستوى الجهات الجنوبية والجنوبية الشرقية للمملكة، حيث تم تسجيل مجموعات متفرقة من الجراد الصحراوي المنفرد في طور التجمع. وتبعا لذلك، تمت معالجة ما يزيد عن 7800 هكتارا من آفة الجراد الصحراوي والنطاط.

وبخصوص **هيئة القوات المساعدة**، فبرسم ميزانية سنة 2012، سيخصص برنامج عملها لمواصلة تنفيذ المشاريع المدرجة في الشطر الأخير للمخطط الخماسي السالف الذكر، مع التركيز على توفير المعدات والتجهيزات الأساسية الخاصة بالوحدات المحدثة وإعطاء الانطلاقة لتشييد مباني جديدة في عدد من المناطق بالمملكة.

وأغتنم هذه المناسبة للتنويه بكافة الأجهزة الأمنية من درك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة ووقاية مدنية على ما تبذله من جهود وتضحيات جسام للحفاظ على الأمن والسهر على راحة وسلامة المواطنين، وندعو هذه الأجهزة لمضاعفة الجهود والتحلي بروح اليقظة والاستباق خدمة للصالح العام.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

في مجال إرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية، يرتكز مخطط العمل القطاعي لهذه الوزارة، أساسا على إعداد الترسانة القانونية التشريعية والتنظيمية اللازمة المنصوص عليها في الدستور.

ففي المجال التشريعي، سيتم فتح الورش المتعلق بإعداد مشاريع القوانين التنظيمية للجهات والجماعات الترابية الأخرى.

وكما في علمكم، فإن هذه المشاريع تكتسي أهمية خاصة لكونها تهدف إلى التنزيل الفعلي للدستور، لاسيما المقتضيات المتعلقة بتحديد شروط تنفيذ رؤساء مجالس الجماعات الترابية لمداولات هذه المجالس ومقرراتها، والاختصاصات الذاتية للجماعات الترابية، والنظام المالي، ومصادر الموارد المالية، وموارد وكيفيات تسيير صندوقي التأهيل الاجتماعي والتضامن بين الجهات، والمقتضيات الهادفة إلى تشجيع تنمية التعاون بين الجماعات، وكذا قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر.

وبالإضافة إلى ذلك، ستنكب هذه الوزارة على إعداد مجموعة من النصوص التشريعية الأخرى ذات الصلة.

وفي **المجال التنظيمي**، فيتعلق الأمر بمواكبة العمل على أجرأة مشاريع القوانين التنظيمية

للجهات والجماعات الترابية الأخرى فور دخولها حيز التنفيذ، وذلك عبر إعداد ما يناهز 60 مشروع نص تنظيمي، بغية تطبيق أهم المقتضيات التي تحيل عليها مشاريع هذه القوانين.

وستعمل الوزارة على مواكبة ومصاحبة الجماعات الترابية، لتمكينها من الاضطلاع بالمهام الجديدة التي أناطها بها الدستور، وذلك من خلال برنامج عمل يتضمن إجراءات عملية ودورات تكوينية لفائدة المنتخبين والأطر الجماعية وتنظيم أيام دراسية وتحسيسية، وكذا إعداد دلائل تهم مختلف المجالات المرتبطة بتدبير الشأن العام المحلي.

وموازاة مع ذلك، سيتم اعتماد مشروع للاتمركز الإداري، عبر إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الذي سيمكن من إعادة تنظيم الإدارة الترابية بما يكفل تناسق عملها والاستجابة عن قرب للحاجيات المعبر عنها محليا، وذلك بتخويلها السلط والصلاحيات والإمكانيات التي من شأنها وضع نظام فعال للإدارة اللامتمركزة.

وفي إطار إنجاز البرامج التنموية، ستستمر الوزارة في مواكبة وتقديم الدعم والمساعدة التقنية للجماعات الترابية.

ففيما يخص **برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب**، ستواصل الوزارة تقديم الدعم المالي لإنجاز المشاريع، وذلك برصد 250 مليون سنويا من حصة الجماعات المحلية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، بهدف تعميم توفير الماء الشروب للساكنة القروية وتجهيز مراكز مقرات الجماعات الترابية بشبكات توزيع الماء الشروب.

وبخصوص **التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة**، سيتم تقديم دعم مالي إجمالي للجماعات الترابية يقدر بـ 850 مليون درهم سنويا، منها 600 مليون درهم عن طريق صندوق التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة و250 مليون درهم عن طريق الضريبة على القيمة المضافة للجماعات الترابية، علما أنه تم برسم سنة 2011، تقديم دعم مالي إجمالي للجماعات الترابية يقدر بـ 311 مليون درهم، رصد منه 211 مليون درهم من خلال عائدات حصة الضريبة على القيمة المضافة المخولة للجماعات الترابية و100 مليون درهم عن طريق الميزانية العامة.

وستعمل الوزارة على وضع إستراتيجية لتدارك العجز الحاصل في ربط الساكنة المتواجدة بهوامش المدن بشبكات الماء الصالح للشرب والتطهير السائل.

وفي ما يتعلق **بالنفايات المنزلية**، فإن الوزارة ستواصل تقديم مساعدتها للجماعات الترابية لتوفير المعدات اللازمة، وإنجاز مطارح جديدة واستغلال ومراقبة وإعادة تهيئة المطارح القديمة، وذلك من خلال تقديم دعم مالي سنوي يقدر بـ 200 مليون درهم من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، قصد إدخال الاحترافية لقطاع كنس وجمع النفايات المنزلية وما شابهها وتسيير المطارح.

أما بخصوص **برنامج الطرق**، ستواصل الوزارة دعمها للجماعات الترابية التي لا تتوفر على الموارد الكافية لتسديد مساهمتها في المشاريع الطرقية المبرمجة داخل مجالها الترابي. وقد بلغ هذا الدعم إلى حدود نهاية شهر شتنبر 2011، ما مجموعه 70 مليون درهم، استفاد منه 25 إقليم. وبذلك بلغ الدعم الإجمالي الملتزم به في إطار هذا البرنامج 448 مليون درهم.

أما بالنسبة **لبرنامج الكهربة القروية**، فقد بلغ الدعم المالي الإجمالي المقدم من طرف هذه الوزارة في مجال الكهربة القروية، منذ بداية هذا البرنامج وإلى حدود شهر يناير من هذه السنة، 1,4 مليار درهم، مكن من كهربة 537 قرية جديدة، مما ساهم في رفع نسبة الكهربة بالعالم القروي إلى 97%.

وفي ما يتعلق **بقطاع توزيع الماء والكهرباء**، فالوزارة تعمل على تتبع تسيير هذا القطاع على مستوى شبكات توزيع الطاقة الكهربائية والماء الصالح للشرب للوكالات والشركات، مع اتخاذ التدابير الضرورية لتأمين استمرارية الخدمات في توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، وذلك تماشيا مع

النمو الديموغرافي والعمراني، مع حث الفاعلين على المراقبة التقنية لمنشآت التوزيع مع إصدار مجموعة من التوصيات قصد تحسين ظروف الاستغلال وسلامة المنشآت. فضلا عن تتبع الدراسات المتعلقة بإنجاز وتحيين التصاميم المديرية للتطهير السائل والمشاريع الكبرى.

وبخصوص نظام التقاعد لمستخدمي قطاع التوزيع، واكبت هذه الوزارة عملية تفعيل تحويل نظامهم الداخلي من الصندوق المشترك للتقاعد إلى النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، بحيث تم التوقيع، في شهر دجنبر 2011، على اتفاقيتين لتحويل نظام تقاعد مستخدمي وكالتي كل من مدينتي أكادير ومراكش. وفي هذا السياق، عملت الوزارة على حث كل من الوكالات والشركات المتبقية بأهمية الإسراع في إتمام تهييء ملف تحويل مستخدميهم إلى النظام الجديد للاستفادة من نفس الشروط التي طبقت على المؤسسات التي أنجزت التحويل المذكور.

وفي ظل كل هذه المجهودات، تمكنت الوكالات من تحقيق نتائج مرضية تتمثل في تحسن رقم المعاملات بـ 8%، والقيمة المضافة بـ 8%، وارتفاع حجم الاستثمارات بـ 49%، وقدرة التمويل الذاتي بـ 11%. وقد مكنت النتائج الايجابية المحققة سنة 2010 من المصادقة على الحسابات من طرف مكاتب تدقيق مستقلة.

وبالنسبة لقطاع النقل الحضري، تعمل هذه الوزارة جاهدة على تأهيل هذا القطاع وتطويره ليواكب التطورات الديموغرافية والعمرانية. ومن هذا المنطلق، تتوجه هذه الوزارة نحو وضع منظومة جديدة لاستغلال هذا القطاع ترتكز أساسا على الفصل ما بين الاستثمار والاستغلال، وذلك بجعل الاستثمار من ممتلكات السلطات العمومية بما فيها الدولة والجماعات الترابية، ووضع وسائل الاستغلال رهن إشارة شركة الاستغلال، مع التأكيد على ضرورة دعم هذا الاستغلال نظرا للتفاوت الكبير المسجل بين التكلفة الحقيقية للاستغلال وسعر الخدمة.

ووعيا منها بأهمية التخطيط الإستراتيجي كأداة عمل تمكن الجماعات الترابية من تحديد توجهاتها التنموية، ستواصل الوزارة دعم التأهيل الحضري للمدن والمراكز الحضرية من خلال توفير المواكبة التقنية والدعم المالي بتنسيق وشراكة بين الجماعات الترابية المعنية ومصالح الدولة والمؤسسات العمومية، وفق مقاربة شمولية تدرج الأبعاد المجالية والاقتصادية والاجتماعية للمشاريع ضمن مخططات التنمية المندمجة ومتعددة السنوات.

وبخصوص مسلسل تعميم برامج التأهيل الحضري على المستوى الوطني، فقد بلغ عدد الجماعات التي تتوفر على برامج للتأهيل الحضري ما يناهز 240 جماعة، استفاد منها 5.17 مليون نسمة من الساكنة. ويبلغ الغلاف الإجمالي لهذه البرامج ما يناهز 51 مليار درهم، ساهمت فيه الوزارة بما يناهز 16 مليار درهم، أي بنسبة تفوق 31%.

ومن أجل تعميم منهجية التخطيط الاستراتيجي، عملت الوزارة على تمويل وإعطاء الانطلاقة لبرنامج التكوين وتقوية القدرات لفائدة الفرق المحلية والإقليمية المعنية بمواكبة الجماعات ومساعدتها على إعداد وتنفيذ مخططاتها الجماعية للتنمية. ويتعين على المجالس المنتخبة المقبلة العمل على إعداد وتفعيل مخططاتها الجماعية للتنمية.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

في إطار تعميم نظام المساعدة الطبية (RAMED)، واعتبارا لأهمية هذا الورش الوطني، الذي تفضل **صاحب الجلالة** بإعطاء انطلاقته مؤخرا كما هو في علمكم، ساهمت هذه الوزارة، إلى جانب القطاع المعني، في توفير الشروط الموضوعية لضمان التنزيل السليم له، علما أن هذه الوزارة ساهمت في إنجاح التجربة النموذجية لجهة تادلة-أزيلال.

وعلاوة على ذلك، فقد عملت الوزارة على رصد موارد ذاتية لتمويل مجموعة من العمليات الرامية إلى مواكبة وأجرأة عملية التعميم، بالإضافة إلى الإشراف على اللجنة المكلفة بإعداد الإطار العام المتعلق بتحديد الفئات المستهدفة، وتحضير المساطر وآليات الحكامة الضرورية لتفعيل هذا النظام، فضلا عن دعم قدرات الوحدات الإدارية المركزية والترابية على مستوى البرنامج المعلوماتي لهذا النظام.

حضرات السيدات والسادة

لقد حققت **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** منذ الإعلان عن انطلاقتها في مايو 2005 من **طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، حصيلة إيجابية، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، الأمر الذي يدل على مدى أهمية مقاربتها ودقة نهجها ونجاعة آلياتها في المساهمة في الحد من العجز الاجتماعي ومحاربة الفقر والإقصاء والهشاشة والتهميش سواء في الوسط الحضري أو القروي.

وقد تميزت هذه الحصيلة بإنجاز أزيد من 22.000 مشروعا لفائدة أكثر من 5,2 مليون مستفيد باستثمار إجمالي يناهز 14,1 مليار درهم، بمساهمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بلغت 8,4 مليار درهم بنسبة 41%، مما يبرز أهمية دور الرافعة الذي تؤديه هذه المبادرة.

وقد همت تدخلات المبادرة مجالات الصحة والتعليم والتنشيط السوسيو- ثقافي والرياضي والتكوين المهني والبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية.

كما ساهمت في إنجاز عدد هام من الأنشطة المدرة للدخل تمثلت في خلق 3700 مشروعا مدرا للدخل أدت إلى إحداث أكثر من 40 ألف منصب شغل مع تعبئة أزيد من 6300 جمعية وتعاونية حاملة لأكثر من 9600 مشروع.

وقد مكنت هذه النتائج من تحقيق مكتسبات هامة لها وقع ملموس على الساكنة المستهدفة، تمثلت أساسا في:

- تقليص معدل الفقر بنسبة 41% بالجماعات القروية المستهدفة، حيث تراجع هذا المعدل من 36 إلى 21% بهذه الجماعات؛
- انخراط 11.000 فاعل مباشر في أجهزة الحكامة؛
- تبني مفهوم التشارك والمشاركة واعتماد التخطيط التصاعدي والتتبع والتقييم ؛
- النهوض بأوضاع المرأة والشباب؛
- ترسيخ الثقة في النفس وصيانة كرامة المواطن؛
- وبلورة علاقة جديدة بين السلطات والمنتخبين والمصالح الخارجية والنسيج الجمعوي.

وبفضل هذه الحصيلة القيمة، التي تعد نتاجا للدعم المستمر المقدم من طرف الهيئات العمومية والمنتخبين وللانخراط الفعلي للمجتمع المدني، دخلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حاليا عهدا جديدا يرمي إلى تكثيف الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان خاصة في المناطق الجبلية والصعبة الولوج، مع تثمين مكتسبات المرحلة الأولى من هذه المبادرة، سواء على مستوى نمط الحكامة ومشاركة الفاعلين المحليين أو على مستوى مواكبة وتقييم المشاريع.

وعليه، وتماشيا مع روح وفلسفة المبادرة في مرحلتها الأولى، فإن المرحلة الثانية للمبادرة (2011-2015) تقدم رؤى جديدة لإعطاء "دفعة جديدة وقوية" لهذا الورش الملكي كما ورد في خطاب العرش لـ 30 يوليوز 2009.

وكما في علمكم، فقد تميزت سنة 2011 بإعطاء الانطلاقة لهذه المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تحت الرئاسة الفعلية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، وذلك يوم 04 يونيو 2011 بمدينة جرادة.

وفضلا عن تعبئة موارد هامة، برسم هذه المرحلة، فقد تم إضافة برنامج خامس خاص بالتأهيل الترابي مع تركيز الجهود على المشاريع الصغرى، وضمان استمرارية المشاريع المنجزة، والأنشطة المدرة للدخل والموفرة لفرص العمل القار، وكذا خلق الثروات المحلية وتحسين مستوى عيش الساكنة، فضلا عن تقوية التكامل والانسجام بين البرامج القطاعية ومخططات التنمية الجماعية مع مشاريع المبادرة.

وتفعيلا لذلك، فقد تم توسيع قاعدة استهداف الجماعات القروية لتشمل 702 جماعة (بدل 403 جماعة سابقا)، وذلك باعتماد مؤشر جديد للفقر حدد في سقف 14٪ عوض 30٪.

كما تم توسيع قاعدة الاستهداف لفائدة الوسط الحضري لتشمل 532 حيا حضريا بدل 264 في المرحلة الأولى،وذلك باعتماد سقف 20 ألف نسمة كحد أدنى للمدن والمراكز الحضرية بدل 100 ألف نسمة سابقا.

وعلى مستوى الحكامة، فقد تقرر إحداث تنسيقيات جهوية للتنمية البشرية والعمل الاجتماعي من أجل التتبع عن قرب للمشاريع وضمان استمراريتها، مع الحرص على انسجام وفعالية العمل الاجتماعي وتحقيق التقائية أفضل للبرامج والسياسات العمومية.

وقد بلغ الغلاف المالي الإجمالي المرصود للمرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 17 مليار درهم يتوزع بين الميزانية العامة للدولة بـ 9,4 مليار درهم، وميزانية الجماعات الترابية بـ 5,6 مليار درهم، ومليار درهم للمؤسسات العمومية وكذلك مليار درهم للتعاون الدولي.

ويتوزع هذا الغلاف حسب البرامج الخمسة للمبادرة على الشكل التالي:

- برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري: 3,4 مليار درهم؛
- برنامج محاربة الهشاشة : 1,4 مليار درهم؛
- البرنامج الأفقي: 2,8 مليار درهم؛
- برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي: 3,1 مليار درهم؛
- البرنامج الخامس الخاص بالتأهيل الترابي : 5 مليار درهم، منها 2,7 مليار درهم من منتوج الضريبة على القيمة المضافة. ويستهدف هذا البرنامج 3300 دوارا يشمل أكثر من 500 جماعة قروية موزعة على 22 إقليما، وذلك بهدف تمكين المناطق المستهدفة من الولوج إلى الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية.

وقد حظي هذا البرنامج **بعناية ملكية سامية خاصة**، جعلت منه أحد المحاور الرئيسية لورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلته الثانية.

لا يخفى عليكم الدور الذي يقوم به **الإنعاش الوطني** في المساهمة في خلق أوراش التشغيل والتنمية المحلية، من خلال إنجاز مشاريع القرب ذات بعد اجتماعي وبيئي خاصة بالمناطق التي تعاني من العزلة وضعف في البنيات التحتية، وكذا المساهمة في الحد من الفيضانات عبر بناء عدد من السدود الصغرى ومنشآت حماية بعض المدن من الفيضانات. وقد تم في هذا المجال، برمجة بناء 8 مشاريع برسم سنة 2011، وذلك بغلاف مالي يقدر بـ 60 مليون درهم.

كما تم رصد مبلغ 53,75 مليون درهما لتمويل السدود المبرمجة سابقا والتي توجد في طور الإنجاز. كما ستواصل هذه المؤسسة تدخلاتها الفعالة في مجال الإنذار والتصدي لحرائق الغابات، وقد رصد لهذه العملية سنة 2011 غلاف مالي قدره 4,38 مليون درهم، مكن من خلق 75.670 يوم عمل.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

انطلاقا من المهام الموكولة لهذه الوزارة والمتمثلة في الوصاية على الجماعات السلالية ودعم العمل الحكومي بالعالم القروي، ستعمل هذه الوزارة على تأمين أملاك الجماعات السلالية ودعمها في مجال تدبير رصيدها العقاري، وكذا تعبئة هذا الرصيد في إطار تنفيذ البرامج

والمخططات الوطنية والمجالية والقطاعية، بالإضافة إلى العمل على إدماج الجماعات السلالية في مسلسل التنمية.

إن تأمين الرصيد العقاري للجماعات السلالية رهين بتصفيته القانونية من خلال عمليات التحديد الإداري والتحفيظ العقاري التي تعتبر من المحاور الإستراتيجية ذات الأولوية لمصالح الوصاية. هذه العمليات تجعل الأراضي الجماعية في منأى عن الترامي والتمليك غير القانوني وتجعلها أكثر قابلية لمواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتضان الاستثمار من طرف ذوي الحقوق وكذا الفاعلين في القطاع العام والخاص.

ومن المرتقب خلال الثلاث سنوات المقبلة، إنجاز برنامج طموح يهم التحديد الإداري لمساحة قدرها 1،4 مليون هكتار.

وفي هذا الصدد، سيتم العمل على مواصلة تفعيل الاتفاقية المبرمة سنة 2010 مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح الطبغرافي من أجل تحفيظ 2,2 مليون هكتار من الأراضي الجماعية موضوع تحديدات إدارية مصادق عليها. علما أنه تم برسم 2011 تحديد 16 عقار جماعي بمساحة إجمالية تفوق 378 ألف هكتار، وكذا المصادقة على 6 تحديدات إدارية بمساحة إجمالية تزيد عن 30 ألف هكتار.

ونظرا للنتائج المشجعة التي أسفر عنها تبني برامج عقود مع العمالات والأقاليم منذ 2007، والتي همت إلى يومنا هذا 25 عمالة وإقليم، فإنه من المرتقب تعميم هذه التجربة، في غضون الثلاث سنوات المقبلة، على جميع العمالات والأقاليم التي تتوفر على ممتلكات تابعة للجماعات السلالية.

وجدير بالإشارة أنه علاوة على مساهمة الرصيد العقاري للجماعات السلالية في إنجاز المشاريع ذات البعد الاجتماعي لفائدة هذه الجماعات بما يناهز 380 مليون درهم، يتم كذلك توزيع العائدات الناتجة عن مداخيل هذا الرصيد العقاري بشكل مباشر على ذوي الحقوق حيث تم برسم سنة 2011 توزيع ما يزيد عن 600 مليون درهم استفاد منها 73.600 ذي حق تابعين لـ 85 جماعة سلالية.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

في إطار **التدبير اللامتمركز للاستثمار**، ستواصل هذه الوزارة مجهوداتها من أجل تعزيز هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار وتفعيل دورها كقطب داعم للاقتصاد الجهوي وأداة لتحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

وقد تم في هذا الصدد، إنجاز دراسة حول التموقع الإستراتيجي لهذه المراكز لجعلها رافعة حقيقية لإذكاء دينامية قوية على مستوى تنافسية المجالات الترابية للدفع بالاقتصاد الجهوي نحو النمو وخلق فرص الشغل وفق حكامة ترابية متكاملة تتماشى مع التوجه المستقبلي لمشروع الجهوية الموسعة.

وسيتم العمل، بشراكة مع جميع القطاعات المعنية، على تعزيز دور هذه المراكز وتطوير ميادين عملها وتحسين أدائها على نحو يتماشى مع البرنامج الحكومي الرامي إلى تعميق آليات التدبير اللامتمركز للاستثمار عبر تحديث منظومته القانونية والمؤسساتية.

وحرصا منها على ضمان تموين عادي ومنتظم للأسواق المحلية بجميع المنتوجات والمواد الأساسية وبهدف حماية القدرة الشرائية للمواطنين، ستسهر مصالح هذه الوزارة على تنسيق عمل اللجن المحلية للمراقبة بالعمالات والأقاليم لكي تضطلع بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه، واستباق الصعوبات المحتملة التي قد تؤدي إلى خصاص في التموين، بالإضافة إلى التصدي لكافة ممارسات الاحتكار والمضاربة، فضلا عن مراقبة جودة وسلامة المنتجات الغذائية وتوفير شروط الصحة والنظافة.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تطبيقا **للتوجيهات الملكية السامية** الواردة على الخصوص في الخطاب الملكي السامي ليوم 9 مارس 2011 الذي شدد فيه **جلالته** على تقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمحاسبة، فإن هذه الوزارة ستمضي قدما في إرساء آليات المراقبة والمحاسبة ضمانا للحكامة الترابية الجيدة.

ولبلوغ هذا الهدف، قامت **المفتشية العامة للإدارة الترابية** خلال سنة 2011 بمواصلة جهودها من أجل تعزيز المواكبة الميدانية لعمل الإدارة الترابية والجماعات الترابية، ومدها بالتوصيات الكفيلة بتحسين أدائها، وتجاوز الاختلالات التي ترصدها عمليات التفتيش والمراقبة والافتحاص.

وقد أسفرت مهمات التفتيش والمراقبة والتحري عن اتخاذ إجراءات تتوزع، حسب طبيعة المخالفة المرتكبة ودرجة خطورتها، بين العقوبات التأديبية والإجراءات التقويمية، وحل بعض المجالس الجماعية، وعزل وتوقيف بعض الرؤساء والأعضاء، وكذا الإحالة على الجهات القضائية المختصة.

وجدير بالإشارة أن التوجه العام لعمل المفتشية العامة للإدارة الترابية يهدف بالدرجة الأولى إلى مساعدة الإدارة الترابية والجماعات الترابية ومصاحبتها من أجل تجاوز الصعوبات والاختلالات المرتبطة بتسيير الشأن المحلي، مع اتخاذ إجراءات ذات طبيعة تقويمية تتمثل في استصدار أوامر بالتسوية من أجل معالجة الاختلالات التي لا ترقى إلى مستوى الأخطاء الجسيمة. كما يراعى في المسطرة المتبعة مع المخالفين، الاحترام التام لحق الرد على ما نسب إليهم.

وباعتبارها المخاطب الرئيسي لوزارة الداخلية مع مؤسسة الوسيط، فإن المفتشية العامة للإدارة الترابية عملت برسم سنة 2011 على معالجة 301 شكاية تم التوصل بها من هذه المؤسسة. كما عملت على معالجة 5.519 شكاية تم التوصل بها مباشرة من المواطنين أو عبر إدارات عمومية أخرى.

والتزاما بما جاء في البرنامج الحكومي، فإن المفتشية العامة للإدارة الترابية عازمة على مواصلة جهودها الرامية إلى الرفع من مستوى الحكامة الترابية خاصة عبر تقديم الخبرة والمشورة للجماعات الترابية، سواء تعلق الأمر بالميادين الإدارية أو القانونية أو التقنية، ذلك أن رهان المفتشية العامة يتمثل في تمكين كل جماعة من جماعات المملكة، خلال هذه الولاية الانتدابية، من خدمات هذه الهيأة، مما يقتضي تقوية قدراتها وتوفير الموارد البشرية المؤهلة، علما أنه خلال السنوات الأخيرة، في إطار مخططها الاستراتيجي، حرصت هذه المفتشية العامة على تعزيز مواردها البشرية بأربعة أفواج جديدة من المفتشين، تخرج منها لحد الآن ثلاثة أفواج.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تفعيلا **للإستراتيجية التحديثية**، ستنكب هذه الوزارة على مواصلة تأهيل الإدارة الترابية، خاصة بناء وتجهيز وعصرنة مقرات العمالات والأقاليم ومراكز القيادة، لا سيما على مستوى الأقاليم حديثة النشأة، مع مراعاة مبدأ التوازن المجالي في ما يخص توزيع البنيات التحتية.

وفي هذا الصدد، وفي إطار المخطط الخماسي 2008-2012 سيتم تعزيز التأطير الترابي من خلال إحداث مجموعة من الدوائر الحضرية والملحقات الإدارية والدوائر والقيادات.

وهكذا، سيتم خلال الفترة المتراوحة بين 2012 و2014، العمل على تدارك العجز المسجل في معدل التأطير خاصة من فئة القواد وخلفائهم وأعوان السلطة.

ووعيا منها بأهمية التكوين المستمر في تأهيل الإدارة ورفع قدراتها التدبيرية، تعتزم الوزارة خلال السنة الجارية وضع تصور مندمج وشامل لأنظمة التكوين المستمر لرجال السلطة وربطه بمسارهم المهني وذلك لتطوير مداركهم وكفاءاتهم المهنية، فضلا عن تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان السلطة.

كما سيتم الاستمرار في تنفيذ برنامج تحديث البنية التحتية المعلوماتية والإتصالاتية لمجموع العمالات والأقاليم، والذي استهدف 22 عمالة وإقليم خلال سنة 2011، مع مواصلة إنجازه على مستوى 5 عمالات وأقاليم. كما انطلقت الأشغال في 56 عمالة وإقليم تهم في البداية إنجاز البنية التحتية للشبكة المعلوماتية.

وموازاة مع ذلك، ستواصل الوزارة إعداد الأنظمة المندمجة للتدبير وإغناء التطبيقات المعلوماتية المتعلقة بالميزانية، والمحاسبة، والنفقات والممتلكات وتدبير الموارد البشرية والمراسلات الإدارية.

وفي إطار ما توليه هذه الوزارة من عناية لتطوير الخدمات العمومية **وتحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين**، فإنها ستنكب على تطوير خدمات القرب وتيسير الولوج إليها. وفي هذا الصدد، ستواصل الوزارة تفعيل وتقييم العمل بمقتضيات منشور رئيس الحكومة رقم 2011/10 ودورية وزير الداخلية رقم 49 بتاريخ 16 شتنبر 2011 حول تفعيل مقتضيات المادة السابعة من القانون رقم 35.06 المحدث للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وكذا تبسيط مسطرة الإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها.

ومن جهة أخرى، وبهدف توحيد المساطر الإدارية، عملت الوزارة على إصدار "دليل المساطر الإدارية الأكثر تداولا على مستوى الإدارة الترابية والجماعات الترابية"، الذي يجري تعميمه على كافة العمالات والأقاليم، وستعمل الوزارة خلال السنة المقبلة على تقييم العمل به لمواصلة تبسيط المساطر والإجراءات التي تتسم بالبطء والتعقيد، ومن تم المساهمة في تيسير خدمات إدارة القرب.

وموازاة مع ذلك، فإن تكوين العنصر البشري يعد من بين أولويات هذه الوزارة. وفي هذا الصدد، تم إعداد مخطط إستراتيجي برسم سنوات 2011-2015، في إطار تدبير مصلحة الدولة المسيرة بطريقة مستقلة لمديرية تأهيل الأطر الإدارية والتقنية، من أجل وضع الركائز الأساسية لهندسة التكوين وتدبير الكفاءات.

ولقد انبثق عن هذا المخطط الإستراتيجي، مخطط عمل سنوي لتطوير الكفاءات من أجل التوفر على رؤية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار التنوع والخصوصيات المحلية وكذا متطلبات القرب في إطار مخططات جهوية، مع اعتماد مقاربة تشاركية مع الفاعلين في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

اعتبارا للمهام الجسيمة لهذه الوزارة، المرتبطة بكافة مجالات الحكامة الترابية سواء منها المتعلقة بالأمن وحماية الحريات الفردية والجماعية أو مواكبة الجماعات الترابية وتوفير المناخ الملائم للنهوض بالتنمية المحلية والمجالية، فضلا عن المساهمة في ترسيخ آليات التضامن الاجتماعي من خلال برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن الاضطلاع بهذه المهام بفعالية ونجاعة، يستلزم مواصلة تعزيز قدراتها البشرية والمادية سواء على المستوى المركزي أو الترابي.

إن **الغلاف المالي الإجمالي المرصود للميزانية الفرعية** لوزارة الداخلية برسم 2012، يبلغ ما مجموعه 21,45 مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الالتزام. ويتوزع هذا الغلاف كما يلي:

أولا: ميزانية التسيير بمبلغ يناهز 17,5 مليار درهم، ويشمل هذا الغلاف اعتمادات الموظفين بمبلغ 14,2 مليار درهم واعتمادات المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 3,3 مليار درهم.

ثانيا: ميزانية الاستثمار بمبلغ يناهز 3,94 مليار درهم بما في ذلك اعتمادات الأداء (3,04 مليار درهما) واعتمادات الالتزام (900 مليون درهم).

أما الاعتمادات المرصودة **للحسابات الخصوصية**، فقد بلغت ما يناهز 26,04 مليار درهم بما في ذلك اعتمادات الالتزام. ويتوزع هذا الغلاف كما يلي:

- صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الاحتياطي (5 ملايين درهم)؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن (300 مليون درهم)؛
- حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة (22,91 مليار درهم)؛
- الصندوق الخاص لتنمية ودعم الوقاية المدنية (200 مليون درهم)؛
- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات (712,14 مليون درهم)؛
- حساب تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة (566,5 مليون درهم)؛
- صندوق دعم الأمن الوطني (30 مليون درهم)؛
- الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر (443 مليون درهم)؛
- صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة (500 مليون درهم)؛
- صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (300 مليون درهم)؛
- صندوق تنمية الجماعات المحلية وهيئاتها (80 مليون درهم).

وفي ما يتعلق **بمصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة**، فقد تم تخصيص 70 مليون درهما للمراكز الجهوية للاستثمار و185 مليون درهم لمديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية.

وأخيرا، فقد بلغت حصة وزارة الداخلية من المناصب المحدثة برسم سنة 2012، ما مجموعه 8880 منصبا.

وعلى الرغم من أهمية هذه الاعتمادات، فبالنظر إلى حجم وطبيعة مهام ومسؤوليات هذه الوزارة، فإنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

تلكم حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم 2012.

وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا العزيز في ظل القيادة الرشيدة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.